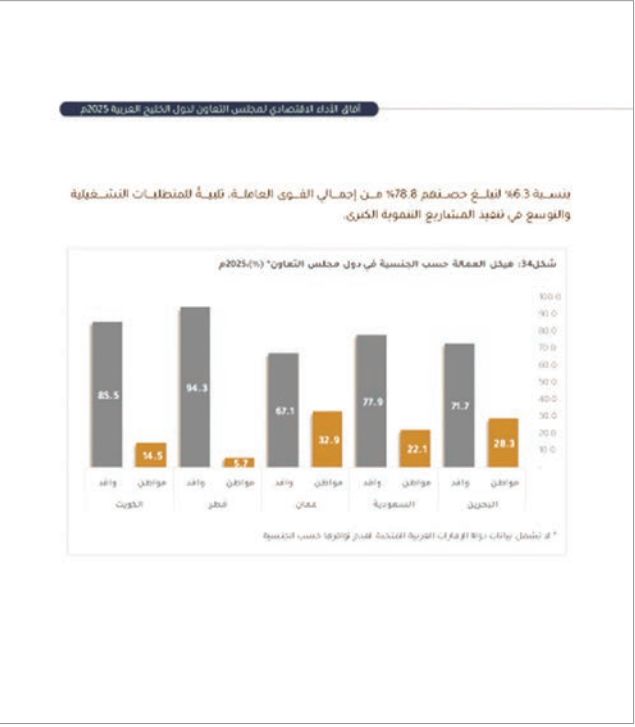


# 37.9 مليون عامل في سوق العمل الخليجي بنمو 6.3% خلال 2025

## القطاع الخاص يستحوذ على 89.7% من إجمالي القوى العاملة.. والبحرين تتقدم في التوطين



احتياجات سوق العمل، وتقليل فجوة كلفة توظيف البحرينيين، وتعزيز التدريب الفني والمهني.

وأكد التقرير أهمية تطوير الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب، وربط برامج التأهيل والتوظيف بمسارات مهنية واضحة واحتياجات القطاعات الاقتصادية، بما يعزز فرص استقرار المواطنين في وظائف منتجة، ويدعم قدرتهم على مواكبة التحولات في سوق العمل الخليجي.

يتناسب مع احتياجات الاقتصاد والقطاعات الواعدة.

ويشمل هذا التوجه تعزيز حضور المواطنين في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والخدمات المالية والصناعة واللوجستيات والطاقة المتجددة والسياحة والصحة والتعليم، بما يدعم التنوع الاقتصادي ويزيد القيمة المضافة للعمالة الوطنية.

وفي مملكة البحرين، يركز البرنامج الوطني لسوق العمل للأعوام 2023-2026 على مواءمة مخرجات التعليم مع

دول المجلس، إذ بلغ عدد العاملين فيه نحو 34 مليون عامل خلال عام 2025، ما يعادل 89.7% من إجمالي العاملين، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 6.8% مقارنة بنحو 31.9 مليون عامل في عام 2024.

وسجلت الإمارات والسعودية أعلى نسب مساهمة للقطاع الخاص في استيعاب العمالة، بواقع 92.9% و 90.4% على التوالي، بما يعكس اتساع دور الشركات والمؤسسات الخاصة في توفير فرص العمل بالتزامن مع التوسع الاقتصادي.

وفي المقابل، ارتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي بسدول المجلس إلى 3.9 ملايين عامل في نهاية عام 2025، مقارنة بـ3.8 ملايين في العام السابق، بنمو سنوي بلغ 2.3%. لتبلغ مساهمته نحو 10.3% من إجمالي العاملين.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار الدور المحوري للقطاع الخاص في توفير فرص العمل، وأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتوسيع فرص توظيف المواطنين ورفع كفاءة سوق العمل.

تقرير: أمل الحامد

شهد سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025، مع ارتفاع إجمالي عدد العاملين إلى 37.9 مليون عامل، بنمو سنوي بلغ 6.3%، مقارنة بـ35.7 مليون عامل في عام 2024، مدفوعاً باستمرار خطط التنويع الاقتصادي وتنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، فيما واصل القطاع الخاص دوره المحوري في استيعاب القوى العاملة، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز توظيف المواطنين ورفع مشاركة المرأة الخليجية.

وأظهر تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعنوان «أفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج لعام 2025»، تفاوت أحجام أسواق العمل الخليجية، مع استمرار السعودية في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي العاملين، إلى جانب تنامي الاهتمام بالتوطين النوعي ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات القطاعات الاقتصادية.

واستحوذت المملكة العربية السعودية على 50.2% من إجمالي العاملين في دول المجلس، بنحو 19 مليون عامل، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 26.3%، ثم الكويت بنسبة 8.1%، وسلطنة عُمان بنسبة 7.2%، وقطر بنسبة 5.8%، فيما بلغت حصة مملكة البحرين 2.4%.



## «مرافق النواب» تستعرض مرئيات الحكومة بشأن قانون «تنظيم استعمال المياه الجوفية»

(45) لسنة 2026.

وخلال اللقاء، قام الوفد الحكومي بعرض مرئياته وأبرز ملاحظاته بشأن مشروع القانون، في حين اكدت اللجنة أهمية التوازن بين المحافظة على الموارد المائية وضمان استدامتها من جهة، والحرص على عدم الإضرار بشريحة المزارعين من جهة أخرى. وأشارت اللجنة إلى أنها ستواصل مناقشة مواد القانون خلال اجتماعاتها المقبلة وتأجيل البت بشأنه إلى حين حصولها على مزيد من التفاصيل والبيانات ذات الصلة.

وعلى صعيد متصل، وافقت مرافق النواب على المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2026 بتعديل المادة رقم (9) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001، وأقرت رفع تقريره النهائي إلى هيئة مكتب مجلس النواب لإدراجها على جدول أعمال الجلسات المقبلة.

أدّت لجنة المرافق العامة والبيئة برئاسة النائب هشام عبد العزيز العوضي أن تنامي مستويات التعاون والتنسيق بين السلطين التشريعية والتنفيذية يعكس حجم الشراكة القائمة على وحدة الأهداف وتكامل المسؤوليات الوطنية، ويمتدح العمل التشريعي أبعاداً أكثر شمولية، من خلال المواءمة بين مقتضيات التشريع ومتطلبات التنفيذ، بما يكفل الوصول إلى معالجات قانونية رصينة، تستوعب المتغيرات وتستشرף التحديات المستقبلية.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة المنعقد صباح أمس الأربعاء بحضور المهندس وائل بن ناصر المبارك، وزير شؤون البلديات والزراعة والوفد المرافق، لمناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (12) بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية، المرافق للمرسوم رقم

تستدعي تدخل المختصين، بما يعزز استعدادهم للتعامل الواعي والمسؤول مع المواقف الطارئة.

وفي السياق، تتضمن الفعالية إنتاج محتوى إعلامي ونشره عبر منصات التواصل الاجتماعي، لتسليط الضوء على أهمية التدخل الأولي الآمن، وتقديم رسائل توعوية تعكس قيم التضامن والتطوع، وتوسع نطاق وصول هذه الرسائل إلى الشباب.

وتؤكد جامعة الخليج العربي، من خلال هذه المبادرة التي يشارك في تنظيمها كل من كلية الطب والعلوم الصحية، وعمادة شؤون الطلبة، ووحدة الخدمات العامة بالجامعة، وأهمية تكامل الجهود الأكاديمية والمؤسسية والتطوعية في خدمة المجتمع، وإعداد جيل أكثر وعياً واستعداداً للتعامل مع الحالات الطارئة، انطلاقاً من أن المعرفة بالإسعافات الأولية والمسؤولية تجاه الآخرين تتجاوزان حدود التعلم النظري إلى ممارسة عملية تجسد قيم العطاء الإنساني.

من مخاطر الحوادث والطوارئ. وأوضح أن رسالة الهلال الأحمر تقوم على مبادئ الإنسانية والتطوع وعدم التحيز، وتتمثل في تقديم المساعدة للحوادث الطارئة والكوارث، بما يصون كرامة الإنسان ويخفف معاناته. وأشار إلى أهمية تمكين الشباب من اكتساب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع المواقف الطارئة، وتعزيز قدرتهم على المبادرة والتصرف السليم وطلب المساعدة المتخصصة عند الحاجة، مؤكداً أن إشراك الطلبة في التجارب التفاعلية والتطبيقات العملية يساهم في تحويل الوعي الإنساني إلى سلوك مسؤول، وترسيخ قيم التضامن والعمل الجماعي وخدمة المجتمع.

ومن المتوقع أن تنتج المحطات التفاعلية للطلبة تجربة تعليمية تجمع بين المعرفة والتطبيق، وتساعدهم على التعرف إلى مبادئ الاستجابة السليمة للحوادث، والتمييز بين الإجراءات الأولية المناسبة والحالات التي

حالات طارئة، ويدعو الطلبة إلى اختبار التصرف المناسب وتقييم استجاباتهم، بمشاركة طلبة برامج دكتور في الطب، وبكالوريوس العلوم في التمريض، وبكالوريوس العلوم في خدمات الطوارئ الطبية.

وفي هذا السياق، أكد رئيس جامعة الخليج العربي، الدكتور سعد بن سعود آل فهد، أن نشر الوعي بالإسعافات الأولية وتعزيز ثقافة التطوع يمثلان جانباً مهماً من المسؤولية الإنسانية والمجتمعية، لما لهما من دور في حماية الأرواح والحد

استخدام جهاز مزيل الرجفان الخارجي الآلي (AED)، بإشراف مركز المحاكاة؛ ومحطة «تحدي المسعف الخليجي»، التي تتيح للطلبة اختبار معارفهم ومهاراتهم من خلال سيناريوهات إسعافية افتراضية؛ و«ركن الهلال الأحمر»، الذي يُقام بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر البحريني للتعريف بمبادئ العمل الإنساني وأهمية التطوع؛ إلى جانب ركن «هل تعرف التصرف؟»، الذي يقدم مواقف تفاعلية تحاكي

## «التسجيل العقاري»: الاستعانة بأرشيف الصور الجوية للتحقق من عمر المباني التي تجاوزت 50 عاماً

وأشار إلى أنه تم تخفيض مدة الإنجاز من ثلاثة أيام إلى يوم عمل واحد، وتقليص المراسلات المطلوبة بنسبة 50%، لتصبح خطوات التقديم أربع خطوات كحد أقصى، إلى جانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم.

وأضاف أنه تم توحيد معلومات الخدمة عبر قنوات رسمية، بما يعزز كفاءة التنسيق بين جهاز المساحة والتسجيل العقاري ووزارة شؤون البلديات والزراعة، ويتيح الوصول إلى المعلومات بصورة أسرع، بما يدعم اتخاذ القرار ويسهل الإجراءات المرتبطة بإصدار تراخيص الهدم.

وأوضح أن الخدمة موجهة إلى مقلي وزارة شؤون البلديات والزراعة بهدف التحقق من عمر المباني قبل إصدار ترخيص الهدم وذلك عندما لا تتوفر سجلات كافية توضح تاريخ إنشائها، حيث تتم الاستعانة بأرشيف الجهاز التاريخي للصور الجوية الذي يمتد إلى منتصف القرن الماضي لتوفير المعلومات الفنية اللازمة لحماية المباني ذات القيمة الأثرية التي تجاوز عمرها 50 عاماً، بما يساهم في الحفاظ على التراث العمراني في مملكة البحرين.

وفيما يتعلق بأبرز التحسينات التي أدخلت على الخدمة أكد أنها أصبحت

كتبت: ياسمين العقيدات

أكد المهندس ناجي سبت مدير عام المساحة بجهاز المساحة والتسجيل العقاري أن خدمة طلب إفادة عمر المبنى تأتي ضمن باقة الخدمات التي يعمل الجهاز على تطويرها وهندسة إجراءاتها بالتوازي مع التوسع في التحول الرقمي، مشيراً إلى أن العمل مستمر على قدم وساق لاستكمال تطوير الخدمات وتبسيطها بما يرفع كفاءة الأداء ويحسن تجربة المستفيدين ويسهل عملية تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية ويدعم سرعة إنجاز العمل وقتها.

## بدعوة من مكتب الدعم الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة وكالة البحرين للفضاء تشارك في ندوة «UN-SPIDER»

لمملكة البحرين ودول الجوار الاستفادة من هذه التجارب العالمية في التصدي لأنار وتحديات التغيير المناخي بشكل استباقي، ما يساهم ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم تحقيق أهداف إطار سنداي الطوعي للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015».

وتحرص وكالة البحرين للفضاء على بناء القدرات الوطنية في علوم الفضاء وتطبيقاته، وتوظيف البيانات الفضائية في خدمة التنمية وحماية البيئة. كما تحرص على تعزيز حضور المملكة في المحافل الدولية المتخصصة، لما يتيح ذلك من تبادل الخبرات ونقل المعرفة وبناء شراكات تدعم جاهزية المملكة واستدامة مواردها.

أنظمة الإنذار المبكر متعددة المخاطر، والانتقال من التنبؤ بالمخاطر إلى التنبؤ بآثارها. كما عرضت تجارب وكالات فضاء عالمية في توظيف بيانات رصد الأرض لرصد الفيضانات والجفاف ودعم صنع القرار.

وبهذه المناسبة أوضحت رؤيا بوبشيت: «إن هذه المشاركة تأتي في ظل تصاعد التحديات المناخية على المستويين الدولي والإقليمي، إذ تزداد الظواهر الجوية المتطرفة تكراراً وحدة، ومن أمثلة ذلك على المستوى الإقليمي تغيير في غزارة موجات الأمطار التي لوحظت في المنطقة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى موجات الحر الشديدة عالمياً والظواهر الجارية واستمرار



○ ناجي سبت.



○ رؤيا بوبشيت.